سبحانه لما بينهم معاملة تتبع لاحداثهم معاوكيفية متعلقة
فمنه البسر والعسير والسر والجهر والتوبيخ والفضل والعدل
ويكون للمؤمن وللكافر انسا وجنانا لامن ورد الحديث باستثنا يهم
كما سبق الفاروق افضلهم ابوبكر الصديق رضي الله عنه فلا يحاسب
لما روي موقوفا عن عايشة رضي الله عنها الناس كلهم يحاسبون
الا ابي بكر واورمن يحاسب هذه الامة حق اي ثابت بالكتاب والسنة
ففي القران سريع الحساب وفي السنة حاسبوا انفسكم قبل ان تحاسبوا
واجمع المسلمون عليه وهو من الامور الممكنة التي يدرها العاقل وكل ما هو
كذلك فهو واقع والايمان به واجب وحكمته اظهار تفاوت المراتب
في الكمال وفضايح اصحاب النقص زيادة في اللذات والالام ففيه
ترغيب في الحسنات وزجر عن السيات وما في تحقق وقوعه ريب اي
شك فمن صدق به لا ينبغي ان يصدر عنه ما يصدر عن نافيه فالسيا
وهو ما يذم فاعله شرعا والمراد التي عملها المبد حقيقة او حكما
بان طرحت عليه لظلامته الغير وتفاوت احسانه صغيرة كانت او كبيرة
جزاوها عند تعالى بالمثل اي مقدرها مثلها سواء اجازاه الله ان لم
عليها وله ان يعفو عنها ان لم تكن كفرا وسميت سيئة لان فاعلها
يسوء بها عند المقابلة عليها والحسنات جمع حسنة وهو ما حاز فاعله
شرعا الحسن وصاحبها عند ربها والمراد الحسنات الاصطلية
المحمولة لهم او ما في حكمها الا الماخوذة في مظالمهم صوبة
اي

اي ضاعفها الله لهذه الامة وكثر ثوابها الى مثلها او الكرم
غير انتهائي احد توقف عنده بالفضل اي بفضله تعالى وكرمه وهو
العطا لا عن وجوب ولا عن ايجاب عليه سبحانه ومراد النظم ما يجب
اعتقاده مقابلة السيئة مثلها ان قوبلت ومقابلة الحسنة بضعفها
قال تعالى من جا بالحسنة فله عشر امثالها ومن جا بالسيئة فلا يجزى
الا مثلها وتفاوت مراتب التضعيف بحسب ما يقترن بالحسنة من
الاخلاص وحسن النية والصواب دخول المضاعفة حسنات العصاة
اذ لا مانع مجاوجد بنا وله القبول والرضا وعدم دخولها في اعمال
الكفار لانه لا يجتمع مع الكفر طاعة مقبولة وهو خاص بالثواب الاصلي
دون الحاصل بالتضعيف وباجتناب من المكلفين للكبائر اي الذنوب العظيمة من حيث شرع
المؤاخذة بها وعظمة من عصى بها وفي كل معصية تشعر بقلة اكتراث
مرتكبها في الدين ورقة الديانة والمراد من الاجتناب ما يعم
التوبة منها بعد ملابستها لانه يخص عدم مغايرتها بالمرة واما
اجتنابها بعد التلبس بها من غير توبة فلا تنفع في ذنوب
صغائر جمع الصغيرة لتلك الكبائر من حيث هي صغائر كما مثلت مقدمات
للكبائر المجتنبة كالقبلة واللمس والنظر للزنا او لم تقترن كشتم بما
لا يوجب الحد اذا اجتنبت السرقة والزنا وغير الذنوب مستورة
بالتوبة منه او بالعفو ومحوه اثره وامن عاقبته بعفو اذ هذا
الحكم اختلف في قطعيته مع الاتفاق على ترتب التكفير على الاجتناب
وظنيته تام

Copyright © King Saud University